

الثانوية العامة من البكالوريا إلى التصفية الاجتماعية

أ.د. شبل بلوران

أستاذ أصول التربية

وعميد كلية التربية - جامعة الإسكندرية

الثانوية العامة من البكالوريا إلى التصفية الإجتماعية

أ.د. شبل بـدران *

مقدمة

تعد المرحلة الثانوية مرحلة متميزة بحكم موقعها فى السلم التعليمى، فهى مرحلة تتوسط مرحلة التعليم الأساسى ومرحلة التعليم العالى والجامعى، حيث تقع عليها تبعات أساسية وحيوية من أهمها إعداد النشئ ليجدوا لهم مكاناً ودوراً فى المجتمع من ناحية وإعداد الكوادر العلمية من صفوة شباب الجامعة لمواجهة متطلبات المجتمع من ناحية أخرى.

فهى أكثر مرحلة حدث بها تعديلات فالكـل أفـتى لهذه المرحلة وكأنها أصبحت داراً للإفتاء وقد رصدنا التطور التاريخى المنهجى لها منذ مائة وخمسين عاماً لنستعرض أهم التعديلات التى أدخلت عليها من قبل وزراء التربية والتعليم بداية من سعد زغول حتى الدكتور يسرى صابر الجمل ونظامه المقترح الذى ننفرد بنشر تفاصيله كاملاً.

أولاً: البكالوريا من ١٩٠٦ إلى ١٩٥٢

- سعد زغول: زيادة الدراسة من ثلاث سنوات إلى أربع.
- على ماهر: قسّم "البكالوريا" إلى علمى وأدبى وجعلها ٥ سنوات.
- أحمد لطفى السيد: تغيير مناهج البكالوريا بالإستعانة بخبراء أجانب.
- عبد الرازق السنهورى: أول من عقد مؤتمراً لتطوير الثانوية العامة.

- طه حسين: منح التعليم المجانية والديمقراطية معاً.
- وزراء المعارف من ١٩٠٦ - ١٩٥٢:

١٩٠٦	١. سعد زغلول باشا
١٩٢٤	٢. أحمد ماهر باشا
١٩٢٥	٣. على ماهر باشا
١٩٢٦	٤. على الشمسي
١٩٢٨	٥. أحمد لطفي السيد
١٩٣٤	٦. أحمد نجيب الهلالي
١٩٣٦	٧. محمد علوبه باشا
١٩٣٨	٨. محمد حسين هيكل باشا
١٩٤٥	٩. عبد الرازق السنهوري باشا
١٩٥٠	١٠. طه حسين

شهدت المرحلة القديمة للثانوية العامة "البكالوريا" والتي تبدأ حيث تولى سعد زغلول باشا نظارة المعارف في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تطورات كثيرة كان جميعها لخدمة المرحلة وتخريج جيل واع، فقد تولى "سعد باشا" نظارة المعارف في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ حيث قام بزيادة مدة الدراسة في التعليم الثانوي لعام ١٩٠٧ إلى أربع سنوات بدلاً من ثلاث، وتم تشعب الدراسة في السنتين الأخيرتين إلى شعبة علمية وأخرى أدبية حيث ألغى في ٧ ديسمبر ١٩٠٧ إمتحان الكفاءة بقرار من نظارة المعارف ثم أعيد هذا الإمتحان بعد عام واحد باسم إمتحان شهادة الدراسة الثانوية القسم الأول لتحل محل شهادة الكفاءة أو الأهلية التي كانت ضرورية للوظائف الحكومية الصغرى.

وعمل "سعد زغلول باشا" على توسيع نطاق التعليم الثانوي لما يترتب على إنتشاره من كثرة أعداد طلاب التعليم الثانوي الذين يتقدمون

للتعليم العالى، ولذلك قررت اللجنة العلمية الإدارية بجلسة ٢١ مايو ١٩٠٧ توفير أربعين مكاناً لقبول تلاميذ داخلية مجاناً بالمدارس الثانوية على أن يكون قبول هؤلاء التلاميذ بعد خضوعهم لإمتحان خاص وفى عهد "سعد" تم تدريس المواد الحديثة باللغة الإنجليزية بالتدريج، ولذلك قرر مجلس المعارف الأعلى فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٠٧ أن يكون تدريس مادة الجغرافيا بفصول السنتين الثالثة والرابعة باللغة العربية، وقد صدر المنشور رقم ٣٨ للمدارس الثانوية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٠٧ بتدريس الحساب والهندسة فى السنة الأولى باللغة العربية فى جميع المدارس الثانوية ابتداء من العام الدراسى "١٩٠٧ - ١٩٠٨" حيث صدر المنشور رقم ٤٤ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٠٨ بتدريس مادة الجبر فى السنة الأولى والحساب والهندسة فى السنة الثانية باللغة العربية ابتداء من العام الدراسى "١٩٠٨ - ١٩٠٩" وبعدها صدر المنشور رقم ٥١ فى ١٦ يونيه ١٩٠٩ بتدريس الجبر فى السنة الثانية والحساب والهندسة فى السنة الثالثة باللغة العربية فى سنة "١٩٠٩ - ١٩١٠" وبعدها أخذ "سعد باشا" قراراً بتدريس مادة الفلسفة فى القسم الأدبى لأول مرة عام ١٩٠٩ وإستكمل نظار المعارف الذين جاءوا بعد سعد باشا إنجازاته وهدفهم لتطوير المرحلة الثانوية فى مصر حيث حملوا على عاتقهم تنفيذ سياسته التعليمية.

ولقد جاء الدكتور "أحمد ماهر باشا" كوزير للمعارف فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٤ حيث أقر إستخدام اللغة العربية بدلاً من الأجنبية فى تدريس مادة العلوم بمدرسة البنات الثانوية بالقاهرة وإستمر الحال حتى ١٩٢٥.

ولقد تولى "على ماهر باشا" وزارة المعارف فى ١٩٢٥ حيث قام بإقرار زيادة مدة الدراسة بالتعليم الثانوى إلى خمس سنوات بدلاً من

أربع سنوات تم توزيعها على فترتين الأولى: مدتها ثلاث سنوات تنتهى بالحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية بالقسم الأول والتي إستمرت بأسم الكفاءة والفترة الثانية: مدتها عامان تنتهى بالحصول على شهادة القسم الثانى من التعليم الثانوى التى عرفت باسم البكالوريا "علمى أو أدبى" وبعدها أعاد النظر فى الخطط والمناهج للتعليم الثانوى وتخفيضها تخفيضاً كبيراً مع إنقاص عدد مواد الدراسة بكل فرقة ثم قام "علّى باشا" بتعديل نظم الإمتحانات بحيث جعلها بعيدة عن الإرهاق، إذ إقتصر الأمر فى الإمتحان النهائى للتعليم الثانوى على ما يدرسه التلميذ فى عامه الدراسى الأخير بحيث لا يكون مطالباً بما درسه فى السنوات السابقة، هذا إلى جانب إدخال نظام التعويض حتى لا يتعرض الطالب الراسب فى بعض مجموعات المواد الدراسية للرسوب فى جميع المواد بسبب ضعفه فى بعض منها ثم قام "علّى باشا" بوضع نظام جديد لإمتحانات المدارس الثانوية للبنين بالإضافة لإمتحان شهادة الدراسة الثانوية الذى إعتبر رسبوا فى الدور الأول عند نجاحهم فى الدور الثانى حاصلين فقط على مجموع الدرجات التى حصلوا عليها فى الدور الأول مهما كانت الدرجات التى حصلوا عليها فى الدور الثانى ثم أمر بعدها بتشكيل لجنة فى إبريل ١٩٢٥ لتتقيد خطط الدراسة والمناهج الخاصة بالمدارس الثانوية حيث تضمنت قرارات اللجنة تقسيم الشعبتين الأدبية والعلمية إلى تخصصات.

ولقد تولى "علّى الشمسى" وزارة المعارف فى عام ١٩٢٦ حيث أصدر قانوناً بشأن تنظيم التعليم الثانوى للبنين وشهادة الدراسة الثانوية وبموجبه قسمت الدراسة بالمدارس الثانوية إلى ٣ سنوات للتعليم العام وستين للتخصص يتم فى بدايتها تقسيم الدراسة إلى أدبى أو علمى، وقد وحد القانون شروط الالتحاق بالتعليم الثانوى

والمصروفات المدرسية ومواد الدراسة شرط أن تكون الدراسة باللغة العربية.

ولقد جاء "أحمد لطفى السيد" كوزير للمعارف فى عام ١٩٢٨ والذى أطلق عليه لقب أستاذ الجيل لتأثيره فى نخبة من المصريين الذين لعبوا دوراً كبيراً فى تطوير الفكر المصرى وقد أمر لطفى السيد بتشكيل لجنة فى عام ١٩٢٩ تضم بين أعضائها "الدكتور طه حسين وعلى الجارم وأحمد أمين" لتتولى تعديل مناهج المدارس الثانوية الخاصة باللغة العربية وآدابها حيث قام بعدها بتكليف الخبيرين "مان" مفتش المدارس بإنجلترا و"كلاباريد" أستاذ العلوم السويسرى بدراسة أحوال التعليم المصرى بصفة عامة والتعليم الثانوى بصفة خاصة وعلاقته بالتعليم العالى مع إعداد المعلمين الملائمين للتدريس وبعد ذلك شهد التعليم الثانوى ركوداً حاداً.

وتم تعيين "أحمد نجيب الهلالي باشا" كوزير للمعارف فى عام ١٩٣٤ حيث قامت سياسته التعليمية على ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين وتناولها بالتفصيل فى وثيقتين هامتين الأولى عن التعليم الثانوى وعيوبه ووسائل إصلاحه وصدرت فى عام ١٩٣٥ وتعتبر هذه الوثيقة من أهم الدراسات الجادة الناقدة للتعليم الثانوى فى حيث ركزت الوثيقة الثانية على إصلاح التعليم فى مصر عام ١٩٣٤ حيث أكدت على أهمية تكافؤ الفرص فى التعليم الثانوى، فبموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ تم تقسيم التعليم الثانوى إلى مرحلة ثقافية عامة مدتها أربع سنوات يدرس فيها الطالب مناهج عامة مشتركة وسنة توجيهية تهدف إلى توجيه الطالب للتخصص فى إحدى الشعب الثلاث: الأدبى أو العلمى أو الرياضى بعد أن كانت شعبة للآداب وأخرى للعلوم وكان

الطالب الذى يختار الامتحان بنجاح فى نهاية السنوات الأربع الأولى الذى تقرر أن يكون فى مقرر السنة الرابعة فقط يحصل على شهادة الدراسة الثانوية والقسم العام ثقافة وفى نهاية السنة التوجيهية يحصل الطالب الذى يجتاز الإمتحان بنجاح على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص "التوجيهية" وقد تم هذا التعديل لكون ثلاث سنوات للثقافة لم تكن كافية وبعدها تم وضع المرحلة التوجيهية بمقتضى تعديل عام ١٩٣٥ تحت إشراف الجامعة وبذلك إتخذت هذه المرحلة صفة التوجيه للجامعة.

وبعد الهللى جاء "محمد علوبة باشا" كوزير المعارف بين شهرى يناير ومايو ١٩٣٦ حيث أمر علوبة بإنشاء معهد فى ضواحي القاهرة يسمى معهد فاروق بموجب مرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٦ لإعداد الطلبة للجامعات إعداداً ينمى شخصيتهم ويقوى خلقهم على أن يكون مستقلاً عن وزارة المعارف على أن تكون مدة الدراسة به خمس سنوات تسبقها سنة إعدادية يقبل بعدها الطالب وعمره يتراوح بين ١٢ و ١٣ سنة.

وبعدها جاء تعيين الدكتور "محمد حسين هيكى باشا" كوزير للمعارف فى عام ١٩٣٨ ليتخذ قراراً بعدم ترجمة أسئلة المواد الأدبية لأى لغة أجنبية فى إمتحان شهادة الدراسة الثانوية القسم العام ابتداء من عام ١٩٣٩ وجعل الأولوية فى المجانية للطلاب صغيرى السن وتشجيعهم على الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية والثانوية بالمجان ولذلك صدر القرار رقم ٥٠٢٤ فى ١٥ إبريل ١٩٣٩ وبموجبه تقرر إضافة ٥% عن كل سنة أصغر من السن المقررة عند مقارنة الطلبة بغيرهم فى منح المجانية وقد ألغى هذا التيسير بالقرار الوزارى رقم ٥٠٣٩ الذى أصدره محمود فهمى النقراشى فى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٩.

وبعد هيكल جاء الدكتور "عبد الرازق السنهورى باشا" وزيراً للمعارف فى يناير ١٩٤٥ حيث قام السنهورى بوضع تقرير رفعته وزارة المعارف عام ١٩٤٥ إلى المجلس الأعلى للتعليم العام وأوضح التقرير أهميته لتتويج التعليم الثانوى وتقسيمة إلى مرحلتين وتم بعد ذلك إعداد مذكرة بمعرفة "إسماعيل القبانى" عن السياسة العامة لنشر التعليم الثانوى رفعها للوزير فى ٢٨ مايو ١٩٤٥ وأدى الاهتمام بهذا التعليم وما تضمنته هذه المذكرة إلى عقد مؤتمر عن سياسة التعليم الثانوى فى شهر نوفمبر من نفس العام وبعدها قام الوزير بتنظيم التعليم الثانوى بموجب القانون رقم ١٠ الصادر فى ٤ فبراير ١٩٤٩ الذى نظم أيضاً إمتحان شهادة إتمام الدراسة المتوسطة والثانوية وبموجب هذا القانون قسمت مرحلة التعليم الثانوى إلى قسمين بحيث تكون السنتان الأولى والثانية مخصصتين للدراسات العامة وفى الثلاث سنوات الأخيرة كان التلميذ يتدرج فى التخصص طبقاً لميوله وقدراته وإشترط القانون للقبول فى القسم الأول أن يكون التلميذ حاصلاً على شهادة الدراسة الابتدائية وألا يزيد عمره على ١٥ سنة فى أول العام الدراسى على أن تكون الأولوية فى القبول للأسبق فالأسبق بحسب مجموع الدرجات فى إمتحان شهادة الدراسة الابتدائية أو إمتحان الفرقة التحضيرية وحدد القانون شروط القبول فى السنة الثانية وجعل التعليم فى القسم الأول مجانياً على ألا يقبل بهذا القسم إلا من يحصل على ٦٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات فى إمتحان شهادة الدراسة الابتدائية أو فى إمتحان الفرقة التحضيرية أو فى إمتحان الانتقال بالنسبة للتلاميذ المنقولين للسنة الثانية.

وبعد ذلك شهدت الوزارة دخول أكثر من ثلاثة وزراء فى عام واحد وهو عام "١٩٤٩" حيث تولى الدكتور "طه حسين" مقاليد وزارة

المعارف في يناير ١٩٥٠ حيث أوقف العمل بأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم المدارس الثانوية وإمتحان شهادتي الدراسة المتوسطة والثانوية بموجب القانون رقم ١٠٩ الصادر بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٥٠ وعلى أن يعاد العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ والقوانين المعدلة له وقد نظم الدكتور "طه حسين" التعليم الثانوى بموجب القانون رقم ١٤٢ الصادر فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥١ والذي أصبح التعليم الثانوى بموجبه يشمل الدراسات العلمية بالمدارس الثانوية كما شمل الدراسات الزراعية والصناعية والتجارية بالمدارس الفنية وحدد القانون مدة الدراسة بالتعليم الثانوى بخمس سنوات دراسية اثنتين منها للدراسة الإعدادية يودى التلميذ بعدها إمتحاناً يمكنه فى حالة اجتيازه الإلتحاق بالقسم الثانى حيث يتابع إما الدراسة النظرية "الثانوى العام" أو الدراسة العملية "الثانوى الفنى" وكانت الدراسة بموجب هذا القانون فى الثانوى العام تصل إلى سنتين يمتحن الطلبة بعدها إمتحاناً عاماً يمنح من ينجح فيه شهادة الثقافة يلتحق من يحصل عليها بالسنة الخامسة التوجيهية فى الفرع الأدبى أو العلمى وقد حدد القانون شروط القبول بالمدارس الثانوية وشروط التمتع بالمجانبة فى نهاية الدراسة بعدها صدر القرار رقم ٩٤٣٥ لسنة ١٩٥٠ والخاص بتحديد اللغات الأجنبية التى تدرس فى المدارس الثانوية وبيان الأصل منها بموجب القرار ١٠٤١٣ لسنة ١٩٥١ وبالنسبة للإمتحانات فقد كان يعقد إمتحان فى نهاية السنة الثانية الثانوية بموجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ على أن يكون على مستوى المناطق التعليمية، ويكون تحريراً وشفوياً وعملياً حيث يمكن للتلاميذ المتقدمين من منازلهم دخول هذا الإمتحان بشرط أن يمتحنوا فى مقرر السنتين الأولى والثانية.

وقد أجاز القانون عقد إمتحان دور ثان بالنسبة للدراسة الإعدادية وهى نهاية السنة الثانية الثانوية حيث حدد القانون شروط دخول إمتحانات النقل وإمتحان شهادة الثقافة التى تعقد فى نهاية السنة الرابعة من المرحلة الثانوية العامة، وشروط الدخول فى إمتحان الدور الثانى لهذه الشهادة كما حدد شروط دخول إمتحان السنة الخامسة الذى يمنح الناجحون فيه شهادة الدراسة الثانوية "القسم الخاص" والتى تؤهلهم للإلتحاق بالجامعات أو معاهد التعليم العالى وقد أخذ الدكتور "طه حسين" قراراً بعدم السماح بدخول الدور الثانى بموجب القرار رقم ٨٥٧٣ لسنة ١٩٥٠ بالنسبة لتلاميذ المدارس الثانوية الذين يطردون من إمتحان الدور الأول بسبب الغش أو محاولة الغش فى الإمتحان على أن يسرى فى هذا الشأن ما تضمنه منشور الوزارة العام رقم ٩٢٣٣ الصادر فى ١٦ يناير ١٩٣٣ وفى يناير ١٩٥٢ ترك "طه حسين" الوزارة بعد ما حققه من إنجازات خاصة الجزء المُنصب على مجانية التعليم ليتوالى على وزارة المعارف ثلاثة وزراء لم يقدموا جديداً حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ليبدأ عصر جديد من التعليم فى مصر.

ثانياً: الثانوية العامة من ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٨

- إسماعيل القباني: إمتحان تأهيلي للإلتحاق بالثانوية العامة.
- أحمد نجيب هاشم: إضافة المواد الصناعية والتجارية للمواد الدراسية.
- مصطفى كمال حلمي: جعل الثانوية أدبي وعلمي علوم وعلمى رياضة.
- أحمد فتحي سرور: التخصص فى الصف الثالث فقط.
- حسين كامل بهاد الدين: التحسين وتطوير الثانوية العامة.

- أحمد جمال الدين: تقليل المواد الإجبارية وزيادة مساحة المواد الاختيارية.
- يسرى صابر الجمل: الثانوية العامة شهادة منتهية وليست متطلب للإلتحاق بالتعليم الجامعى والعالى.

١. إسماعيل محمود القبانى ١٩٥٢
٢. عباس مصطفى عمار ١٩٥٤
٣. كمال الدين حسين ١٩٥٤
٤. أحمد نجيب هاشم ١٩٦١
٥. السيد محمد يوسف ١٩٦٥
٦. محمد حلمى مراد ١٩٦٨
٧. على عبد الرازق داود ١٩٧٢
٨. مصطفى كمال حلمى ١٩٧٤
٩. أحمد فتحى سرور ١٩٨٧
١٠. حسين كامل بهاء الدين ١٩٩٢
١١. أحمد جمال الدين ٢٠٠٥
١٢. يسرى صابر الجمل ٢٠٠٦

لقد صدر تنظيم التعليم الثانوى فى عام ١٩٥٣ وهو أول قانون لتنظيم تلك المرحلة التعليمية بعد أن كانت هى والمرحلة الإعدادية مرحلة واحدة تعقب المرحلة الابتدائية حيث أكد ذلك القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ على تهيئة الفرصة للتلاميذ للتوسع والتعمق فى الثقافة العامة إلى جانب إعدادهم للدراسة فى التعليم العالى حيث يتم التركيز فيها على التعليم الأكاديمى وتكون الدراسة بهذا التعليم ثلاث سنوات بعد الشهادة الإعدادية طبقاً لقانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ وذلك بدلاً من خمس سنوات بعد المرحلة الابتدائية ووفقاً لما تضمنه القانون رقم

٢ لسنة ١٩٩٤ فإن مقررات الدراسة فى التعليم الثانوى تنقسم بين مواد إجبارية ومواد إختيارية حيث يجرى إمتحان الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين الأولى فى نهاية السنة الثانية والمرحلة الثانية فى نهاية السنة الثالثة إلا أن هذا التعديل لم يغير من أوضاع التشعب بالنسبة للدراسة الثانوية (أدبى وعلمى) فى الإمتحان أو الشهادة أو توزيع الطلاب على الكليات والمعاهد العليا من خلال مكتب التنسيق.

ولقد تعاقب على وزارة التربية والتعليم على مدى الأعوام منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى الآن ما يقرب من ١٨ وزيراً فقد تولى السيد إسماعيل محمود القبلى مسئولية وزارة التربية والتعليم فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٤ حيث إستطاع خلال هذه الفترة أن يحقق الكثير من آرائه التربوية وأن يفيد الوزارة بخبرته فى مجال التربية وعلم النفس وخصوصاً فى مرحلة التعليم الثانوى فقد جعل للتعليم الثانوى إمتحاناً سابغاً على أساس ما تم تدريسه بالفرق الأربع الأولى من التعليم الإبتدائى حيث تم تقسيم التعليم الثانوى إلى مرحلتين مرحلة إعدادية مدتها أربع سنوات يشترك فيها جميع التلاميذ وتنتهى بإمتحان يحصل من يجتازه على شهادة الدراسة الإعدادية ومرحلة نهاية مدتها ثلاث سنوات تتنوع فيها الدراسة على حسب ما تكشف عنه ميول التلاميذ وإستعداداتهم تلا ذلك تنظيم التعليم الثانوى بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ الذى بدأ فى تنفيذه أول العام الدراسى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ حيث أصبح التعليم الثانوى بمقتضاه يحوى مرحلتين أحدهما إعدادية والأخرى ثانوية فالمرحلة الثانوية تقبل الطلاب حتى سن السابعة عشرة بالسنة الأولى الثانوية حيث يشترط للإلتحاق بها الحصول على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية والدراسة بهذه المرحلة موحدة فى السنة الأولى

ثم تتشعب فمن السنتين الثانية والثالثة إلى قسمين أحدهما أدبي والآخر علمي يعقد إمتحان إنتقال لتلاميذ السنتين الأولى والثانية وفي نهاية الثانية تعقد الوزيرة إمتحاناً عاماً يمنح الناجحون فيه شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة.

وتنوز الأيام ليتولى الوزارة الدكتور عباس مصطفى عمار" في الفترة من يناير ١٩٥٤ وحتى إبريل ١٩٥٤ حيث تم تعديل بعض أحكام قانون التعليم الثانوى رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بموجب القانون ١٣٢٢ الصادر فى ١١ مارس ١٩٥٤ وبموجبه تم تعديل شروط القبول بالثقة الأولى الثانوية فيما بعد بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ وشروط القبول فى إمتحانات الدور الثانى بالنسبة لمن أتم المناهج المقررة للمرحلة الإعدادية مع بيان المواد التى يمتحن فيها الطلبة تحريراً وشفوياً.

أما فى فترة تولى الأستاذ "كمال الدين حسين عبد الرحمن" من ١٩٥٤ - ١٩٦١ فقد تم تعديل قانون تنظيم التعليم الثانوى رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بموجب القانون رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٤ والذى أجاز إنشاء مدارس تجريبية ونموذجية بالمرحلتين الإعدادية والثانوية وإضافة مادة التربية العسكرية ضمن الخطة الدراسية بالمدارس الثانوية بمختلف أنواعها ومستوياتها إعتباراً من العام الدراسى ١٩٥٧ - ١٩٥٨ مع تشكيل الهيئة التى تشرف على تدريس هذه المادة وتحديد إختصاصاتها وتم أيضاً تدريس اللغة الألمانية فى بعض المدارس الثانوية كلغة إضافية إلى جانب الفرنسية والإنجليزية وذلك بهدف توسيع الأفق الثقافى وتم تنظيم إمتحانات النقل فى المرحلة الثانوية بالقانون رقم ٣٩٩ الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٥٦ والذى كان الهدف من صدوره جعل الإمتحان أداة للقياس ولذلك جعلت المادة الأولى من

النهايات الصغرى للمواد ٤٠٪ من نهاياتها العظمى فيما عدا اللغة العربية فقد جعل القانون نهايتها الصغرى ٥٠٪ وأعتبرت المادة الثانية الطالب ناجحاً فى حالة نجاحه فى اللغة العربية وفى باقى المواد عدا مادة واحدة أو أن يكون ناجحاً فى اللغة العربية وفى باقى المواد عدا مادتين وحاصلاً من مجموع نهايتها العظمى وأمام هذا التيسير ألغيت المادة الثالثة إمتحان الدور الثانى من المرحلة الثانوية فى التعليم العام وإعتبر من يحصل على ٧٥٪ من النهاية العظمى لدرجات أى مادة فى إمتحان شهادة الدراسة الثانوية كما جاء بالقرار الجمهورى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٨ متفوقاً وينوه عن ذلك فى الشهادة التى تمنح له وكذلك إنشاء الهيئة المصرية لإمتحانات إتمام الدراسة الثانوية المعدلة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٧ وقد كان إنشاؤها بسبب وجود مدارس ومعاهد خاصة بالجاليات الأجنبية.

وتولى فى الفترة من ١٧ أكتوبر ١٩٥٨ - ١٥ أغسطس ١٩٦١ الأستاذ "أحمد نجيب هاشم" وزارة التربية والتعليم حيث تم تخصيص ٥ مدارس ثانوية "٤ مدارس للبنين ومدرسة واحدة للبنات" إبتداء من العام الدراسى ١٩٥٩ - ١٩٦٠ لإجراء تجربة إدخال المواد الصناعية والتجارية فى مدارس البنين والصناعية والتجارية والتسوق فى مدرسة البنات على أن تحل هذه المواد محل اللغة الأجنبية الثانية والدراسات العملية بهدف تطوير الدراسة الثانوية وإفساح المجال فيها لممارسة دراسات ممتزجة تعد طالباً أكثر قدرة وأوسع خبرة فى شئون الحياة وتم تدريس لغة أجنبية واحدة بصفة أساسية فى المدارس الثانوية مع تدعيم هذه اللغة بزيادة نصيبها فى الخطة الدراسية فى الصف الأولى بمقدار حصة واحدة فى الأسبوع وفى الصف الثانى الأدبى حصة واحدة فى الأسبوع وفى الصف الثانى العلمى حصتين فى

الأسبوع والصف الثالث العلمى حصة واحدة فى الأسبوع حيث تقرر إلغاء اللغة الأجنبية الثانية من الخطة الدراسية للصف الأول وكذلك الصفين الثانى والثالث شعبة العلوم والإبقاء على تدريسها للصفين الثانى والثالث بالشعبة الأدبية بواقع خمس حصص لكل صف وقد استبدلت مادة الهوايات العلمية التى كانت تدرس فى المدارس الثانوية بمادة الدراسات العلمية فى عام ١٩٦٠ مع زيادة عدد الحصص المخصصة لها إلى ٨ حصص أسبوعياً.

أما الأستاذ "السيد محمد يوسف" الذى تولى منصب وزير التربية والتعليم حيث قام بتعديل خطة الدراسة فى المرحلة الثانوية بما يسمح بتدريس لغة أجنبية ثانية ضمن مواد الدراسة وقد تم هذا التعديل بموجب القرار الوزارى رقم ٧٢ الصادر فى ٤ أغسطس سنة ١٩٦٥ دون زيادة فى المجموع الكلى لعدد الحصص فى الخطة الدراسية.

أما مرحلة الدكتور "محمد حلمى مراد" وزير التربية والتعليم فى الفترة من ٢٠ مارس ١٩٦٨ حتى يولييه ١٩٦٩ فكانت مختلفة حيث تم إنشاء مدرسة ثانوية للتربية الرياضية بمدينة شرق القاهرة التعليمية بموجب القرار الوزارى رقم ٤٣ الصادر فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ تكون مهمتها رعاية الممتازين من الطلبة الرياضيين بالمدارس الثانوية بهدف تهيئة الفرصة الكاملة لديهم للوصول إلى مراتب البطولة أما عن الدكتور "محمد حافظ غانم" عندما كان وزيراً للتربية والتعليم من ١٠ يولييه ١٩٦٩ وحتى ١٨ يناير ١٩٧٢ أنشأ مدرسة جديدة وهى المدرسة الجوية سنة ١٩٧٠ مع تحديد مدة الدراسة بها بثلاث سنوات بعد المرحلة الإعدادية حيث جعل الإشراف الفنى عليها من اختصاص وزارة التربية والتعليم بالإشتراك مع وزارة الحربية "الدفاع حالياً".

وخلال تولي الدكتور "على عبد الرازق أحمد داود" الوزارة من يناير ١٩٧٢ وحتى ٢٦ مارس ١٩٧٣ فقد إهتم بالتعليم الفني أكثر ولم يضيف جديداً على نظام الثانوية العامة إلا أنه أصدر قراراً بإعتبار التربية العسكرية مادة أساسية حيث بلغ عدد طلاب الثانوية العامة عام ١٩٧٤ (١٨٥ ألف طالب).

إلا أنه في عام ١٩٧٤ قدم الدكتور "مصطفى كمال حلمي" تصوراً يقضى بتعديل التشعيب إلى ثلاث شعب وهي الآداب والرياضة والعلوم مع إعطاء الطالب الحق في الاختيار للمواد التي يؤدي الإمتحان فيها بحيث لا تقل عن ٥ مواد وأن يدخل الإمتحان في ٣ مواد على الأقل حتى يتمكن من الإلتحاق بإحدى الكليات وقد أعلن الدكتور "مصطفى كمال حلمي" بدء تطبيق نظام التشعيب مع بداية العام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ومنذ هذا الوقت كانت شعبة الدراسة هي التي تحدد الكليات التي يلتحق بها الطالب فالإلتحاق بكليات الطب والكليات العلمية يستوجب النجاح في مقررات شعبة العلوم البيولوجية والإلتحاق بكلية الهندسة يستوجب النجاح في مقررات شعبة الرياضيات وهكذا وقد أعطى هذا النظام للطالب الحق في إختيار شعبة الدراسة بداية من الصف الثاني الثانوي إلا أن الدكتور "أحمد فتحى سرور" عند توليه وزارة التربية والتعليم أصدر قراراً في فبراير ١٩٨٨ ينص على أن يكون التخصص في المرحلة الثانوية من الصف الثالث الثانوي بدلاً من الصف الثاني وقد برر ذلك بإعطاء الطالب فرصة لمدة عامين كاملين لتحديد هويته والشعبة التي يحب الدراسة فيها وقد أثار هذا القرار جدلاً واسعاً بين الخبراء فقد طالب البعض بالعودة إلى نظام الدور الثاني في الثانوية العامة والذي كان سائداً حتى ألغى في عام ١٩٥٤.

وقد أصدر الدكتور "أحمد فتحي سرور" أيضاً قراراً يقضى لطالب الثانوية العامة الراسب بدخول الإمتحان ثلاث مرات إضافة إلى مرة رابعة مقابل دفع رسم ١٠٠ جنيه كما أصدر قراراً يسمح للراسبين فى القسم العلمى بشعبتيه "الرياضة والعلوم" بالتحويل للقسم الأدبى وقد أصدر قراراً آخر يسمح للطالب الذى إستنفد سنوات رسوبه ومرات إمتحانه الأربع بتغيير مساره إلى التعليم الفنى ونتيجة لهذه السياسة التى إتبعها الدولة بالنسبة للتعليم الثانوى إنخفض عدد المتقدمين لإمتحان الثانوية الحديثة حيث بلغ ٢٤٥ ألف طالب بعد أن كان ٢٨٧ ألف طالب حيث قام ٣٠ ألف طالب بتحويل مسارهم إلى التعليم الفنى بعد أن أستنفدوا سنوات رسوبهم وطوال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ شهدت نسبة النجاح فى الثانوية العامة إنخفاضاً ملحوظاً ففى عام ١٩٨٠ بلغت نسبة النجاح ٦٣,١٣٪ وفى عام ١٩٨١ كانت وبعدد حوالى سبع سنوات من تطبيق نظام الثانوية القديمة بما له من مزايا وما يشوبه من عيوب.

جاء الدكتور "حسين كامل بهاء الدين" ليرفع شعار تطوير التعليم حيث أصدر قراراً أقره مجلس الشعب بعد ذلك بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ والذى عرف بقانون الثانوية العامة المدنية حيث أعتمد هذا النظام على تقسيم شهادة الثانوية العامة على عامين متتاليين وإتاحة الفرصة للطلبة للتحسين بحيث يتمكن الطالب من إمتحان المادة الواحدة أربع مرات "فرص تحسين" تبدأ من الصف الثانى الثانوى وقد أطلق عليها المرحلة الأولى للثانوية العامة حيث يتم دراسة جزء من المواد الدراسية بعضها متصل والآخر منقطع الصلة وتبدأ أولى فرص الإمتحان فى دور مايو وتظهر النتيجة فى شهر يونيه تليها فرصة أخرى لتحسين مجموع كل المواد وبعضها فى دور يوليو تظهر نتيجته

فى شهر أغسطس ثم ينتقل الطلاب بعد ذلك مباشرة إلى الصف الثالث الثانوى ويتكرر نفس السيناريو السابق وقد أثار النظام الحديث للثانوية العامة "نظام التحسين" جدلاً واسعاً بين الخبراء ووصفوه بأنه نظام نزل علينا بالبارشوت لإلهاء الأسرة المصرية عن متابعة الحياة العامة وخصوصاً الحياة السياسية وإثبات لفكرة أن السياسة التعليمية فى مصر ما هى إلا سياسة وزير يضع نظاماً ويأتى من بعده فيهدمه وبالفعل فشل نظام التحسين فشلاً ذريعاً بعد حصول الطلاب على مجاميع خرافية فهناك مئات الطلاب حصلوا على ١٠٥% و ١٠٦% وأصبح الطالب الحاصل على ٩٥% طالباً فاشلاً لا يجد مكاناً فى كليات القمة وقد أدى هذا النظام إلى حالة من الطوارئ والإرهاق للأسرة لمدة ٢٤ شهراً متصلة والدخول فى دوامة التحسين حيث إضطر الدكتور "كمال الجنزوى" رئيس الوزراء الأسبق إلى إصدار قرار فى سبتمبر ١٩٩٧ بإلغاء نظام التحسين الذى يعد الدعامه والميزة الرئيسية لنظام الثانوية العامة الحديثة.

- مشروع الدكتور أحمد جمال الدين الذى لم يفهمه أحد!! ٢٠٠٦:
- كان منطلق الدكتور أحمد جمال الدين وزير التربية والتعليم لتطوير مرحلة الثانوية العامة على أساس أنه يمثل عنق الزجاجة للعملية التعليمية خاصة فى ضوء خطورة تلك المرحلة بالنسبة لمستقبل الطلاب وإحتياجات الوطن من طاقات العمالة المتجددة ولكون التعليم الثانوى أحد أولويات الحكومة وبذلك إعتمدت خطة تطوير نظام الثانوية العامة للوزير على ما يلى أولاً: الجهود السابقة فى الوزارة من تقارير المجالس القومية المتخصصة ولجان التعليم بمجلسى الشعب والشورى والحزب الوطنى الديمقراطى وكذلك عقد دراسات مقارنة وإعداد أبحاث عن نظم التعليم الثانوى فى عدد من الدول المتقدمة من بينها الولايات

المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وماليزيا وأستراليا وسنغافورة وبالرغم من إختلاف الأنظمة التعليمية بتلك الدول إلا أن جميعها قد إتفقت على تخريج مواطن قادر على مواجهة سوق العمل بكل متطلباته وقادر على الابتكار والإبداع ومواجهة تحديات العصر والتعلم مدى الحياة أما عن الملامح الأساسية لنظام المرحلة الثانوية المقترح فهي العمل على توحيد المواد الإلزامية فى مناهج الصف الأول الثانوى لكافة مدارس المرحلة الثانوية عامة وفنية ومنح قدر أكبر للإختيار بين المواد من خلال نظام مجموعات المواد على النحو الآتى:

تقليل المواد الإجبارية لجميع الطلاب بحيث تحقق قاعدة مشتركة لجميع الطلاب بالإضافة إلى زيادة مساحة المواد الإختيارية المؤهلة وهى مواد متنوعة تراعى رغبات وميول الطلاب والإحتياجات البيئية والجغرافية وتؤهلهم للإلتحاق بالكليات التى يرغبونها فضلاً عن التركيز على الأنشطة التى تكسب الطالب مهارات فنية وعملية مثل المهارات اليدوية والأنشطة الرياضية والأنشطة الفنية بالإضافة إلى الإهتمام بالمواد التى تخدم سوق العمل مثل الإدارة والتسويق والمحاسبة والإقتصاد والقانون والعلاقات الدولية مع الإهتمام بالمواد التى تنمى عند الطالب مهارات التفكير والإبداع والابتكار مثل مهارة الإتصال والفنون التشكيلية والمسرح، وإضافة مواد علمية تكنولوجية معلوماتية تواكب التطورات التكنولوجية الجديدة فى العالم مع التأكيد على عدم إنقطاع الطلاب عن دراسة بعض المقررات مثل الكيمياء والأحياء والفيزياء واللغة الأجنبية الثانية وقد أعتبرت هذه الخطة أن النظام الحالى لا يفى بهذه المتطلبات على أساس أنه يفتقر إلى التطورات التكنولوجية الحديثة فى العالم كما أنه يعانى العديد من المشكلات منها زيادة المواد الإجبارية فى الصفوف الثلاثة مما يشكل عبئاً على الطالب

وإزدحام عقله فيؤدى إلى الإرهاق الذهني وقلة مساحة الاختيار لدى الطالب فى عدد المواد الاختيارية والتي يجب أن تعبر عن ذات الطالب وميوله بالإضافة إلى زيادة عدد الساعات الدراسية والحصص وندرة وجود مواد مهارية حياتية ومواد علمية جديدة فى الصفوف الثلاثة وقلة التوجه بإضافة مواد تخدم سوق العمل وندرة الإهتمام بالمواد التى تنمى عند الطالب مهارة التفكير والإبداع والإبتكار وقد فسرت الخطة المقترحة لتطوير الثانوية العامة بناء على تصوراتها إحتاج الطلاب عن الإلتحاق بالأقسام العلمية وذلك لأسباب كثيرة أهمها السماح للطلاب فى نهاية المرحلة الأولى (الصف الثانى) بالتحويل من الأقسام العلمية إلى الأقسام الأدبية والتضخم وصعوبة بعض المقررات العلمية فى الصفين الثانى والثالث مثل الكيمياء والأحياء والفيزياء حيث يدرسها الطلاب فى سنة دراسية واحدة فقط مما يشكل عبئاً عليهم فضلاً عن عدم مراعاة التوازن فى توزيع درجات المواد العلمية مقارنة بالمواد الأدبية وأكدت الخطة على أهمية إستمرار نظام المستوى الرفيع لأنه يوفر بناء على تصوره لكل طالب فرصة إذا رغب للتعبير عن تميزه فى المواد الدراسية أو المهارات التى تميزه فى المواد الدراسية أو المهارات التى يتميز فيها ويختار الطالب مادة واحدة فقط من ضمن اللغة العربية وجغرافيا متقدمة ورياضيات متقدمة ولغة أجنبية أولى متقدمة وشهادة ICDL وكل مادة تحتسب بـ ٢٠ درجة.

• مشروع الدكتور يسرى صابر الجمل ٢٠٠٨/٢٠٠٩:

١- الثانوية العامة وإقتصاديات السوق:

منذ بداية ما سمي بالإصلاح الإقتصادى فى مصر منذ وزارة المرحوم الدكتور عاطف صدقى، كان الهدف النهائى لكل الجهود هو الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر، وسياسة العرض

والطلب وآليات السوق، وأن الخدمات وعلى رأسها (الصحة والتعليم والإسكان) خارج دور الدولة، حيث تراجع دورها من الدولة الراعية إلى الدولة الجابية، وقامت كل الوزارات المتعاقبة بمحاولة الإنصياح إلى أجندة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولا سيما أن إتفاقية التجارة الحرة "الجات" والتي أزالّت الحدود القطرية بين الدول، وتواكب ذلك مع السيطرة والهيمنة الرأسمالية للنظام الرأسمالي العالمي وما يسمى بالعملة والكوكبة، وكانت لكل وزارة جهودها وبصماتها في ذلك الطريق الوعر.

إلا أن حكومة الدكتور أحمد نظيف جاءت وفي نيتها وعقيدتها الإنصياح الكامل والتام لكل مطالب البنك والصندوق الدوليين، ولا سيما أن إتفاقية تحرير الخدمات التي ستطبق عام ٢٠١٠ ستهي تماماً دور الدولة في دعم كل أشكال الخدمات، (الصحة - التعليم - الإسكان)، وسيكون لآليات السوق الطليق القول الفصل في تلك القضايا، من هنا جاءت خطة تطوير الثانوية العامة بعد المؤتمر الذي عقد في مايو ٢٠٠٨ - والذي لم تصدر عنه توصيات - تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية، وكانت كل المقترحات والآراء تتم بشكل سرى وغير معلن، إلا للذين يدافعون عن تلك السياسة وهي:

(أ) أن الثانوية العامة مرحلة منتهية ولا علاقة لها من قريب أو بعيد بالتعليم الجامعي والعالى، وذلك الطرح لم تعرفه أى دولة فى العالم أو أى نظام تعليمى فى دولة متقدمة أو متخلفة، فكل دول العالم ونظمه التعليمية تعتبر الثانوية العامة أحد أهم متطلبات الإلتحاق بالتعليم الجامعي والعالى. وذلك الأمر يعنى فى التحليل الأخير ضخ أعداد تقترب من نصف مليون طالب إلى جيش البطالة الذى تزداد أعداده يومياً، بعد أن وصلت إلى أكثر من

ثلاثة ملايين متعطّل عن العمل من حملة المؤهلات العليا، فما بالك وحملة المؤهلات المتوسطة، ونقول لأصحاب تلك الرؤية أن مصر لا يتجاوز فيها معدل خريجى التعليم العالى فى قوة العمل أكثر من ١١٪ والبقية إما أميون أو من حملة المؤهلات الدنيا. كما أن متوسط عدد سنوات التعليم التى يقضيها المواطن المصرى فى تعليم مؤسسى منظم لا تزيد على خمس سنوات (معدل النهاية القصوى ١٠ سنوات) من هنا فإن تلك الرؤية التى تفصل فصلاً معرفياً وتربوياً وتعليمياً بين التعليم الجامعى وما قبل الجامعى تنفرد بها مصر دون سائر بلدان العالم ونظمه التعليمية، وذلك يعنى أيضاً فى التحليل الأخير تحقيق شروط البنك الدولى التى تؤكد أنها لن تدعم التعليم العالى والجامعى وأن الدعم والمساندة سيكون للتعليم الأساسى الذى يعد العمالة الماهرة ويحرم أبناء هذا الوطن من مواصلة تعليمهم العالى والجامعى، وبذلك يُقتل تكوين وبناء كوادر علمية متخصصة تستطيع أن تقود عملية التنمية والتطوير فى الوطن.

(ب) عقد إختبارات قبول للالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى "الغريبال الأول": وتلك بدعة من بدع الخصخصة والسوق الطليق الذى لم يعد طليق بعد الأزمة العالمية، وبعد تدخل أكبر دولة فى العالم بضخ مليارات الدولارات للبنوك والشركات من جيب دافعى الضرائب فى أمريكا وأوروبا .. والسوق لم يعد طليق ولا حر تماماً، لكن حكومتنا الرشيدة ما زالت تؤمن بأن السوق طليق وحر تماماً.

إن تلك الإختبارات المزمع عقدها، هى فى الأساس إختبارات للإقصاء والإستبعاد، لأن الإختبارات ليست مسألة فنية بحتة بل هى

مسألة فنية إجتماعية وسياسية، فعلى سبيل المثال طالب يريد أن يلتحق بكلية الحقوق فيما نختبره؟! وما هي القدرات التي نود أن نعرفها لديه؟ وهو ما زال طفلاً حسب التعريف الرسمي بأن سن الطفولة من السنة الأولى حتى الثامنة عشر، وآخر يريد الالتحاق بكلية الطب، ماذا نريد أن نعرف لديه؟! وما هي القدرات التي نود أن نعرفها ونقيسها؟! أليس في ذلك بدعة البدع ومحاولة للإستبعاد والإقصاء في ظل مجتمع الفساد قانون إجتماعي فيه، والرشوة والمحسوبية ما زالت تتصدر قمته، وكليات القمة (الطب، طب الأسنان، الصيدلة، الهندسة) هي الكليات التي تورث فيها المهن ولعل زيارة بسيطة لأي كلية طب ستكتشف بنفسك دلائل ذلك. أن الحل الموضوعي والعملى والذي يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص هي المواد المؤهلة لمجموع الثانوية العامة + مجموع المواد المؤهلة، فالقطاع الطبى مثلاً مجموع الثانوية العامة + درجات العلوم، والقطاع الهندسى، مجموع الثانوية العامة + درجات الرياضيات، والقطاع الأدبى، مجموع الثانوية العامة + درجات اللغات والدراسات الإنسانية.

وذلك من خلال إمتحان قومى للجميع وبنفس الشروط والمواصفات لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة، لكن السياسة التعليمية في صورتها الجديدة لم يعد يُعنيها تكافؤ الفرص ولا العدالة ولا المساواة ولا المواطنة، القضية قضية إجتماعية وإقتصادية بالدرجة الأولى وهي تقليل أعداد الطلاب بالتعليم الجامعى والعالى لتقليل الكلفة وتراجع دور الدولة في الخدمات بحلول عام ٢٠١٠ وهو العام المقترح فيه للثانوية العامة بعد تطويرها تطبيق النظام الجديد، إذن القصة واضحة وجلية وليست في حاجة إلى شهود إثبات أو حتى نفى.

٢- امتحانات الغربية والتصفية الاجتماعية:

• فى النظام المقترح إقتصر الامتحان القومى (على مستوى الجمهورية) لأربع مواد دراسية هى (اللغة العربية، واللغة الأجنبية الأولى، والتربية الدينية، والتربية القومية) وتلك هى المواد الأساسية "الغريبال الثانى" ولأول مرة منذ نشأة الثانوية العامة أو "البكالوريا" ١٩٠٦ تدخل التربية الدينية (الإسلامية والمسيحية) فى الإختبار القومى، وربنا يستر، أن التدين سلوك ومعاملة ولا يمكن قياسه تحصيلياً، وكان من الأفضل أن يكون من خلال التقويم الشامل الذى يرصد السلوك والمهارات .. من هنا تم التضحية باللغة الثانية وهى عادة اللغة الفرنسية وأصبح تدريسها يشكل هدراً تربوياً .. أن هذه المواد التى تسمى الأساسية لكل الطلاب وعلى مستوى الجمهورية أمر جديد وغريب، ولا نعلم هل هذا للتخفيف عن أولياء الأمور؟! أم للتخفيف عن المصححين؟ أم للخوف من تسريب الأسئلة؟!

• النجاح فى إمتحانات التقويم الشامل على مدار السنوات الثلاث "الغريبال الثالث" وعلى الرغم من أن التقويم الشامل فكرة نبيلة الهدف منها قياس قدرات وإمكانات الطلاب على مدار العام وليس فى لحظة إمتحانية واحدة، إلا أنه تحول إلى إختبارات للنجاح والرسوب، فى حين أنه يشكل مجموعة الأنشطة والتكليفات التى يقوم بها الطلاب على مدار العام أو الأعوام الثلاث، فكيف سيكون فيها إختبار به نجاح ورسوب. والسؤال الأهم: هل مدارسنا جميعها مؤهلة للتقويم الشامل، أن عدد مدارس التعليم الثانوى حوالى ٢٣٠٠ مدرسة على مستوى الجمهورية، فهل كلها بها ملاعب وأفنية وقاعات للرسم والموسيقى ومسرح وأمكنة لممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية

والإبداعية؟! بالتأكيد هناك نسبة لديها الجاهزية ولكن المدارس فى غالبيتها ليس لديها الجاهزية، ناهيك عن المعلمين الذين لم يتدربوا بعد على مفهوم التقويم الشامل وآلياته، كما أن أولياء الأمور لم يدربوا ويعودوا لتقبل نتائج تلك الاختبارات التى ستكون بيد المعلم وحده، والمعلم لم يعد إليه إعتباره للآن ولا للمدرسة، ما زال المعلم يمد يده للطالب فى المنزل حينما يتعاطى الدروس الخصوصية، فكيف لهذا المعلم أن يكون موضوعياً وحيادياً إلى الدرجة التى تنق فيه الأسرة والمجتمع، كان الأولى بالوزارة أن تُعيد الإعتبار للمعلم وللمدرسة وتقوم بتأهيل وتدريب جميع العاملين بها للتعامل مع هذا النظام الجديد والذى يتطلب أولاً الثقة التامة فى تقديرات المعلم والمدرسة.

أما "الغريبال الرابع"، فهو إختبار على مستوى المدرسة ويتم الإتفاق على نماذج أسئلته بين المديرية التعليمية المشرفة عليه وعلى مدارسها، بالتعاون مع بنك المعلومات المركزى فى المركز القومى للإمتحانات والتقويم التربوى، وتختلف نماذج الأسئلة التى تعد من مدرسة لأخرى، شريطة أن يكون جميعها فى نفس مستوى الصعوبة والسهولة لجميع المدارس.

ولا يتقدم لهذين القسمين إلا من ينجح أولاً ببلوغه المستوى المطلوب من التقويم الشامل الذى تعده المدرسة من التقدير للطالب فى دراسته خلال سنوات المرحلة الثلاث فيما يعرف بالتقويم التراكمى. وهذا النجاح هو الباب الذى يؤهله لدخول إمتحان القسم الأول من الإمتحان العام الموحد فى المواد الأساسية. إذ يضاف هذا التقويم المدرسى ليمثل ٥٠٪ من درجات الإمتحان العام شرط للإلتحاق بالإمتحان الثالث من المواد التخصصية التى تقام على مستوى المدرسة.

ثم يأتى بعد ذلك كله شرط النجاح بنسبة محددة يقررها مكتب التنسيق شرطاً لدخول الإمتحان الرابع المسمى إختبارات القدرات النوعية التى تنظمه الجامعات أو الكليات المشرفة على هذه الإختبارات وبعدها يتم القبول بنسب محددة من الدرجات والتقديرات لكل جامعة وكل كلية جامعية.

إن تلك الصيغة الجهنمية من شروط القبول فى الجامعات تؤدى بنا إلى مفهوم الإستبعاد أو الإقصاء لطلابنا من الإلتحاق بالتعليم الجامعى والعالى وتنفيذ لشروط البنك والصندوق الدوليين بتقليل أعداد طلاب التعليم العالى فى مصر، وأن تلك الصيغة الخبيثة فيها من الحيل والتزييف الأكاديمى والتربوى الكثير فكل هذه الإختبارات من سيقوم بها ومتى وكيف؟ لأكثر من ٢٣٠٠ مدرسة، ولأكثر من عشرة مواد دراسية؟ إننا سوف نحتاج إلى أكثر من ١٢٠٠٠٠ ورقة إمتحانية فى العام الواحد، فكيف؟ وهل هذا هو التطوير؟

كما أن هناك ضرورة نجاح الطالب للإلتحاق بالجامعة فى ذلك النموذج الجهنمى الخبيث فى أربعة إمتحانات أو أربعة غرابيل أو عراقيل يتغربل ويتعرقل خلالها الطالب من الوفاء أولاً بشروط التقويم التراكمى الشامل الذى تقدره المدرسة لمستوى الطالب خلال السنوات الثلاث، أى مجمل تحصيله فى المواد الدراسية بالمرحلة الثانوية، وفى هذا "الغريبال" القيد، مع إحترامنا وتقديرنا للمدرسة والعاملين فيها من نزاهة وموضوعية، تثار الظنون والشكوك والقليل والقال، وبخاصة حول تعاطى الدروس الخصوصية التى يقوم بها مدرسو المدرسة هنا وهناك وتعد تلك الدروس "مدرسة موازية" أو "تعليم موازى" برغبة الطالب والأسرة، وهذا هو القيد أو الغريبال الأول.

إن تطوير الثانوية العامة وسياسات القبول بالتعليم الجامعي والعالى جاءت كلها مخالفة لما طرح السيد رئيس الجمهورية في مؤتمر مايو ٢٠٠٨ من أن تطوير التعليم يعني إتاحتها للجميع دون تمييز أو إقصاء، كما أن هذا التطوير العجيب الذي في حاجة إلى مدرس خصوصي لشرح تلك الإمتحانات، إمتحانات التقويم الشامل، ثم إمتحانات على مستوى المدرسة، ثم إمتحان قومي على مستوى الجمهورية، ثم بعد ذلك الثانوية العامة منتهية ولا علاقة لها بالإلتحاق بالتعليم الجامعي والعالى، يعني أن هذه الغرابل والقيود الثلاث يصبح الطالب بعد النجاح فيها في الشارع يبحث عن فرصة عمل في سوق العمل غير الموجود أصلاً أو أن يجلس بجوار أقرانه من المتعطلين عن العمل، وإن أراد أن يستكمل تعليمه الجامعي والعالى فلا علاقة بما حصله وبما عرفه وتعلمه من معارف وعلوم بالإلتحاق بالجامعة، عليه أن يجتاز الغربال الرابع والأخير الذي سيكون آخر مصفاه ذات عيون ضيقة للغاية لن تسمح لأحد بإجتيازها، إلا من كانت لديه القدرة الاجتماعية والمكانة التطبيقية إلى جانب القدرات المادية التي هي جزء من القدرة والمكانة الاجتماعية والإقتصادية لأنه إختبار على مستوى الكلية والجامعة، في ظل ظروف الواقع المعيش الذي نعرفه جميعاً.

والسؤال: لماذا كل هذا العذاب والألم لطلابنا وقلذات أكبدانا ومستقبل هذه الأمة؟، التي تحاول أن تجد لها مكاناً تحت الشمس في ظل مجتمع المعرفة والمعلومات، والمجتمع المتعلم، أن العالم شماله وجنوبه يسعى ليحقق شعار "اليونسكو" التعليم للجميع، والتعليم للتميز، والتميز للجميع، فأين سياستنا التعليمية من كل ذلك، إنها سياسة تسعى إلى التعليم مقابل الكلفة الإقتصادية وإدارة الشأن التعليمي إدارة إقتصادية بصرف النظر عن نسبة الأمية التي تربو إلى ٣٠٪ من جملة السكان،

ناهيك عن ٣٠٪ آخرين فى طريقهم للأمية لأنهم لم يوظفوا معرفتهم بالقراءة والكتابة فإرتدوا من جديد إلى الأمية، إن العالم المعاصر يسعى بكل جهد ودأب إلى تحقيق المجتمع المتعلم لكى ينافس فى ظل الشروط القاسية للنظام الرأسمالى المؤسس على التنافسية والجدارة بنظام تعليمى مرن يتيح فرصة التعليم للجميع من خلال جودة ونوعية عالية من التعليم فى كافة مراحله وأنواعه، وليس من خلال سياسة تضيق الفرص التعليمية أمام أبناء الوطن، وخلق مجتمع نصفه متعلم والآخر يعيش فى ظلمات الجهل، ولو أدركت حكومتنا الرشيدة وسياسة التعليم فى مصر أن تكلفة الجهل أعلى بكثير من تكلفة العلم والتعلم .. لامكان لأمة فى هذا الزمن يعيش ثلث أفرادها فى الأمية والجهل.